مفارقات أدبيات الجهاديين واستطلاعات البنتاغون

منتصر حمادة*

■ «قد يكون القرآن الكريم مُحَفّزا للإرهابيين المسلمين للقيام بعمليات انتحارية».

جاء هذا الحكم/ التقييم ضمن نتائج دراسة أشرف عليها بعض محللي الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، وذلك بهدف كشف دوافع اقتناع أعداد متزايدة من المسلمين بآراء تدعوهم إلى تنفيذ عمليات ضد غير المسلمين حتى لو أدت إلى أن يقتل أحدهم نفسه.

وحسب نتائج الدراسة، فقد اتضح بأن «كتاب المسلمين المقدس وهو القرآن هو الحافز وراء ذلك»، حيث تم اقتباس بعض آيات القرآن حول الجهاد والشهادة والجنة، وتشير إلى «اعتماد الانتحاريين في تحضيرهم قبل العمليات على بعض سور القرآن» ذكروا منها خصوصا سور البقرة وآل عمران والتوبة.

صدر الخبر في موقع «العربية. نت» (بتاريخ 2006/10/1)، مُرفَقا بتعقيب عزام التميمي الباحث الإسلامي ومدير معهد الفكر الإسلامي السياسي في لندن، واصفا الوثيقة بأنها «محاولة لتبرير ما تقوم به الولايات المتحدة من أعمال في العالم الإسلامي من منطلق أن الإسلام خطر عليهم»، ومشددا على أن القرآن «يدعو للقتال دفاعا عن المظلومين ويُحرّم القتل بلا سبب»، ولهذا السبب إذن، تم وصف معظم الانتحاريين المسلمين بأنهم «تلامذة القرآن، وقالت الوثيقة إنه «في الإسلام ليست المسألة أن يعيش الإنسان حتى يصل إلى الخلاص الروحي بل المسألة هي كيف يموت، وهم يعتقدون بوجود منافع كبيرة وعظيمة لمن يصبح شهيدا، والموت أثناء قتال الكفار في سبيل الله يستحق الحصول على الجنة».

استحضرنا العديد من الأدبيات الإسلامية الجهادية ونحن نتابع أصداء هذا الخبر، والمفارقة، أو المُتَوقع في واقع الأمر، أن «ماهية» هذا الأدبيات تتقاطع في رسائلها مع الأهداف الخبيثة لهذه النتائج (نقرأ في التعليقات التي أعقبت نشر الخبر تعليقا قد يوجز بعض أهداف تمرير هذه الاستطلاعات: «هذا هو ما يرمي إليه التقرير أن يتهموا القرآن بالتحريض على العنف وبالتالي الطلب من الحكومات العربية التابعة لأمريكا سحب جميع نسخ القرآن من المكتبات ومنع تدريسه في المدارس وبالتالي منع قراءته وسوف ينفد الحكام العرب هذا الأمر طائعين كالعادة كما حصل في موضوع المناهج وخطب المساجد»).

بين أيدينا مقالة حررها الشيخ صلاح الدين أبو عرفة، وتحمل عنوان القرآن العظيم ينبئ بدمار الولايات المتحدة وغرق الجيش الأمريكي: دراسة قرآنية أعدت في الأيام الأولى لأحداث واشنطن ونيويورك في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001.

تتضمن الوثيقة عشرات الأسئلة اللصيقة بالمقارنة بين التعاطي القرآني مع الحالة الفرعونية والتعاطي الإسلامي/التأصلي والافتراضي مع حالة «فرعون اليوم»، أو الولايات المتحدة الأمريكية. وافتُتحت الوثيقة باستفسار يجمع بين أهم «دروس» نتائج الاستطلاع إياه، وبين ما تجمع عليه الأدبيات الفقهية التي تسطر حياة المسلم، وجاء الاستفسار كالتالي: «كيف نقرأ واقعنا من كتاب الله؟»، وجاء الرد بَدَهيا، ومعروفا عند المسلمين، ومفاده أن «كتاب الله فيه المحكم والمتشابه والأمثال التي يصرّفها الله في الكتاب تصريفا يناسب أحوالهم وأمورهم ومستجداتهم، كما يصرّف الرياح لينزل الماء مصرّفا حيث يحتاج إليه الناس». «ولقد صّرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل» (سورة الكهف. الآية 54)، و«كذلك يضرب الله للناس أمثالهم» (سورة محمد. الآية 3). فلا شك ضرب الله لنا مثلنا ومثل ما نحن فيه من الهوان والاستضعاف، ومثل ما فيه عدونا من الاستكبار والظلم والفساد.

وما دام الأمر يتعلق تحديدا بالإسقاط الجمعي بين فرعون أمس وفرعون اليوم، فإن الوثيقة تورد مجموعة من المقارنات في هذا الصدد، في صيغة استفسارات، من قبيل الاستفسارات التالية:

ـ هل بالضرورة أن تجري الأحداث كما جرت في المرة الأولى؟

ـ أرسل الله موسى إلى فرعون وهامان، فمن هامان اليوم؟ (بريطانيا).

ـ فرعون وأمريكا يستعينان بالحرب الإعلامية لمواجهة موسى، فما هي وسائل السحر الإعلامي لفرعون الأول؟

ـ شبكة الأخبار الأمريكية «سي إن إن» ساحر كبير! (إذا كان البيت الأبيض الأمريكي هو فرعون، فإن إعلامه الموجّه هو مَثل السحرة الأولين، والشبكة الأمريكية «سي إن إن» واحد من أكابرهم، والأحرف الثلاثة للكلمة هي اختصار لـ"كيبل نيوز نت وورك». ليصبح معناها العربي الحرفي الدقيق هكذا «شبكة الأخبار بالحبال"!، فها هي الحبال تعود مرة أخرى)؟

ـ أمريكا تحشد الحلفاء كما فعل فرعون الأول.

ـ القرآن يصف حال أمريكا عندما تخرج لحربها الأخيرة!

ـ البيت الأبيض يأخذه الله من الأرض وهو في أعلى درجات استنفاره وزخرفه!

ـ ماذا عن «طالبان»، ومن مثلهم في القرآن؟

ـ تحالف الشمال الأفغاني والى الكفار والمشركين، فما مثلهم في كتاب الله؟ (نزل أهل الكتاب الأولون من شمال المدينة ونزلوا من معاقلهم وحصونهم، وتحالف الأفغان الموالي للمشركين اليوم نزل كذلك من الشمال ونزلوا من معاقلهم وحصونهم لتتم عليهم كلمة الله.. «وأرضا لم تطئوها»، وهي حصة أهل الكتاب في شمال المدينة وحصة تحالف الأفغان في شمال أفغانستان، كالـ10 % التي لم يطأها الطالبان!.. ومثّل أهل الكتاب يومها من اليهود بنو قريظة، ويقال في اللغة لمن ينسب لبني قريظة «قرظي»، ويمثلهم اليوم الرئيس الأفغاني المدعو «قرظاي». فالأفغان أصلا أعاجم ليس عندهم «ضاد»، فهو قرظاي وليس قرضاي أو غيرها).

ـ فرعون وهامان وموسى وهارون، فمن يقوم بدور هارون؟ (أيمن الظواهري الذي تولى حملات التعبئة الفكرية والمعنوية للحركة، وكان بمثابة الناطق الإعلامي لتنظيم «الجهاد» في سجون مصر وهذا تماما وصف موسى لهارون «وأخي هارون هو أفصح مني لسانا»).

ـ من يقوم لفرعون الأمريكي كما قام موسى لفرعون مصر؟ (موسى عليه السلام كما تصفه الأحاديث، رجل فارع الطول، أقرب إلى السواد، أفطس الأنف، كأنه من قبيلة شنوءة ـ قبيلة في جنوب جزيرة العرب ـ ويمشي متوكئا على عصا! وأمامنا اليوم رجل يقاتل أمريكا فارع الطول ـ 196سم ـ يمشي متوكئا على عصا، أقرب إلى السواد، أفطس الأنف، وهو لهول المفاجأة من قبيلة شنوءة، ثلاثة أحرف من اسمه من اسم موسى، وكلاهما برسم القرآن أحد عشر حرفا: أسامة بن لادن دون سواه).

لم تصدر هذه الاستفسارات والمقارنات من فراغ، وإنما تأسيسا على ما جاء في مجموعة من الآيات القرآنية، كما تورد الوثيقة، وخاصة منها الآيات الست الأولى الواردة في سورة القصص.

بالعودة إلى الاستطلاع سالف الذكر، يجدر بنا أولا تزكية ما أشار إليه عزام التميمي (وهو باحث رصين للتذكير)، لولا أن مثل هذه الدراسات، والخلاصات التي توصلت إليها، تتطلب منا أولا ـ قبل التفكير في الرد على المسؤولين الغربيين ـ فتح أبواب نقاش إسلامي/إسلامي يتعرض بالتقييم (الفقهي طبعا) لما نطلع في أدبيات الجهاديين الإسلاميين.

لنترك جانبا حسابات الإدارة الأمريكية في تمرير هكذا نتائج، ونترك أيضا على الهامش الأدبيات الإسلامية الجهادية التي تؤصل بعمليات تفجيرية في الدول الغربية، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب «التأصيل في مشروعية ما حصل لأمريكا من تدمير»، ويرتحل هذا الكتاب مع قلاقل التأصيل الشرعي لأحداث 11 ايلول (سبتمبر) 2001، وقد ألفه عبد العزيز بن صالح الجربوع، (حرره في 1422/8/23هـ) وقدم له الشيخان حمود العقلاء (تقديم مؤرخ في 1422/9/1هـ)، والشيخ علي الخضير، وهناك أيضا كتاب «التأصيل الشرعي لأحداث أمريكا: غزوتي نيويورك وواشنطن»، من تأليف حسين عمر بن محفوظ (حرره في 5 رمضان 1422 هـ 2001/11/20)، و«الحرب الصليبية المعاصرة»، و«الإعداد للجهاد وجوب الإعداد للأعداء»، و«خربت أمريكا» و«إنكار غزوتي نيويورك وواشنطن»، و«الرد على الشبهات في حكم قتال المدنيين في برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك».. وغيرها كثير بطبيعة الحال.

لنترك جميع هذه الأدبيات جانبا، (فهناك تيارات فكرية عربية تعتقد أنها أدبيات مفبركة من قبل المخابرات الأمريكية، على غرار اتهام ذات المخابرات بالتورط في تفجيرات نيويورك وواشنطن، وربما تفجيرات مدريد ولندن..)، حتى نتوقف فقط مع الأدبيات الجهادية التي ترتحل مع التأصيل للقيام بتفجيرات تمس عقر الدول العربية والإسلامية، وهذا ما تم بالفعل في السعودية وتونس والمغرب والأردن وتركيا وإندونيسيا والبقية في الطريق، لأسباب عديدة، ما زلنا نصرف النظر عنها، وليست نتائج الدراسة سالفة الذكر ـ بصرف النظر عن حساباتها الضيقة وأهدافها المفضوحة ـ إلا تنبيه جديد على ضرورة الخوض في اشتباكات فقهية تأصيلية لما يصدر عن أدبيات الجهاديين، عوض الارتهان لخطاب التكفير السياسي وتمرير تلك الشعارات الاستهلاكية التي لا تقدم، إن لم تكن تؤخر نهاية هذا المسلسل الدموي، من قبيل اختزال الجهاديين في أنهم «رجعيون» و«ظلاميون» و«إرهابيون» و«خوارج العصر».

لا تنقصنا الأمثلة الدالة على هذا المأزق الفقهي الذي أسقطتنا فيه الأدبيات الفقهية المحسوبة على الحركات الإسلامية الجهادية.

كيف نتعامل مع عناوين الأدبيات التالية التي صدرت عن مُنَظّر واحد فقط من المُنَظِّرين الجهاديين، أبو بصير الطرطوسي: «أسباب فشل بعض الحركات الجهادية في عملية التغيير» و«أنتمُ البادئُ يا آلَ سعود وأنتمُ الأظلَم» و«دعاة أم طغاة» و«ما هكذا يا إخوان تُكتب الرسائل للطواغيت» و«فصل الكلام في مسألة الخروج على الحكام» و«صفة مساجد ضرار التي يجب اعتزالها» و«قاعدة من قواعد التكفير» و«هذه عقيدتُنا وهذا الذي نَدعُو إليه» و«فصل الكلام في مسألة الخروج على الحكام»؟

ما هو قول فقهاء المؤسسات الدينية العربية والإسلامية في الأدبيات التالية: «إرشاد الحيارى في إباحة دماء النصارى في جزيرة العرب» و«الإعداد للجهاد وجوب الإعداد للأعداء» و«هكذا نرى الجهاد ونريده» و«انتقاض الاعتراض على تفجيرات الرياض» و«الحق واليقين في عداوة الطغاة» و«غزوة بدر الرياض»؟

ـ لنلاحظ أولا أن الأمر لا يتعلق بمقالات صحافية عابرة ولا بدروس فقهية موجهة للاستهلاك الإعلامي/التجاري الصرف، أو الاتجار الديني الفج المُمارس من قِبَل العديد من فقهاء الساحة العربية والإسلامية، وحتى من قِبَل بعض الفقهاء الإسلاميين المنخرطين في اللعبة السياسية. نحن أمام اجتهادات فقهية أصبحت مرجعية لدى الإسلاميين الجهاديين، وواضح أن المواجهة الحركية/الميدانية لهؤلاء لن تعرف نهايتها إذا اقتصرت على الجوانب الأمنية والاستخباراتية والسياسية (عبر إدماج الإسلاميين في اللعبة السياسية، أو الترويج وتشجيع للتيارات الصوفية..إلخ).

ـ ونلاحظ ثانيا أن هذه الأدبيات التي تؤسس اجتهاداتها انطلاقا من آيات قرآنية وأحاديث نبوية، تتوقف على الخصوص عند سؤال الشرعية لدى الأنظمة العربية والإسلامية، قبل أن تتطرق لتبعات سياسات الإدارات الغربية.

تقييم سياسات جورج بوش أو آرييل شارون ـ وإن كانت ذات السياسات تغذي مشاعر السخط عند جميع المسلمين، وبدرجة أكبر عند الإسلاميين، معتدلين كانوا أم جهاديين ليس بالهاجس الأكبر في هذه الأدبيات، وإنما تمرير ما يسمى بالتأصيل الشرعي للسياسات الصادرة عن السلط الزمنية الحاكمة، سواء كانت ملكية أو جمهورية أو مؤسسات عسكرية تتحكم في المشهد السياسي لقطر عربي/إسلامي مُعيَّن.

ـ ونلاحظ ثالثا أننا لا نطلع على قراءات فقهية نقدية لأدبيات الجهاديين، صادرة عن فقهاء «الإسلام الرسمي»، وكل ما يصدر عن هؤلاء لا يتجاوز سقف التنديد الرسمي والمتواضع حتى لا نقول المُخجِل. (على الأقل في الحالة السعودية المتهمة بـ"تَصدير الأدبيات الوهابية الجهادية"، بدأنا نطلع خلال السنين الأخيرة على اجتهادات الشيخ عبد المحسن العبيكان)، وكل ما هو موجود عمليا، في معرض الاشتباك الفقهي مع أدبيات الجهاديين، يصدر تحديدا عن تيار المراجعات السائد في الساحة العربية من طرف الحركات الإسلامية التي تخلت عن الخيار الجهادي، وفي مقدمتها «الجماعة الإسلامية» المصرية، أو ما صدر عن بعض الأقلام المحسوبة على التيار الجهادي (أبو مصعب السوري مثلا، وجه انتقادات صريحة ومباشرة إلى مُجمَل أعمال أبو قتادة، كما جاء ذلك في كتابه «مُختصَر شهادتي على الجهاد في الجزائر»)، والمفارقة أن وسائل الإعلام العربية الرسمية تصرف النظر عن أهمية هذه الاجتهادات، وإن تم التطرق إليها، فإن الترويج الإعلامي يتم بالدرجة الأولى خدمة لأجندة سياسية.

لنعترف بأن الخيط الناظم لنتائج الدراسة يبقى تحصيل حاصل بالنسبة إلينا مع اختلاف التسميات و.. خاصة المرجعيات، لولا أن الفارق يكمن أساسا في وصف هذا الجهادي بالانتحاري عند البعض أو الشهيد عند البعض الآخر، هذا بالنسبة للتفجيرات التي تمت في عقر الديار الغربية، ولكننا حتى الآن، لا زالت الصورة ضبابية بخصوص الموقف الشرعي من التفجيرات التي تمت في الدول العربية والإسلامية، بالرغم من صدور بيانات التنديد والإدانة.

الكرة في مرمى العقل الإسلامي المعاصر، قبل أن تكون بين أيدي المؤسسات الغربية.

*كاتب من المغرب

سهام بن سدرين*

مواطنات يمنيات في الحملة الانتخابية

نساء بلا وجوه يرفعن الصوت

■ يوم 27 ايلول/ سبتمبر 2006 أعلن عن نتائج الانتخابات اليمنية وكانت نتائج كارثية بالنسبة إلى النساء لـ1587 مقعدا في البلديات ترشحت 130 سيدة فازت منهن 27 ولم تلق المترشحات الدعم لا من الحزب الحاكم ولا من أحزاب المعارضة. أزهار ورشيدة وأخريات خضن المعركة بشراسة من أجل الظفر بمكان في الحياة العامة في هذا المجتمع الذي لا يدخر جهدا لإقصائهنّ... إنهنّ ذكرى من حيوية كانت في مجتمع لم يقم في الماضي على الرجال وحدهم.

أزهار عمرها 25 سنة وهي اسم على مسمّى: قامة أنيقة ممشوقة تتبدى خلف عباءة ونقاب أسودين يكسوانها من قمة رأسها إلى أخمص قدميها. لقد عسر عليّ لأوّل وهلة أن أتبين ملامحها لأنّ هذه الكتل السوداء القاتمة ذات الملامح الإنسانية المتزاحمة أمام مكاتب الاقتراع المخصصة للنساء في الدائرة 15 للمنطقة (د) من مدينة صنعاء.

بالأمس كانت قد اقتربت مني في المركز الإعلامي للّجنة الانتخابية العليا وألحّت عليّ حتى أزور الدائرة التي ترشحَت فيها: «إنّهم يتكلمون عن مشاركة المرأة وفي الواقع لا يدّخرون جهدا لصدّ النساء... تعالَي وعايني المضايقات الجمّة التي نتعرض إليها».

نظرتان حادتان تلمعان خلف نظارات تظهرها بمظهر المثقّفة وصوت فتيّ وواضح.. ذلك هو كلّ ما يمكن تبيّنه من هذه الشابة التي تشعّ منها طاقة وعزم. أشعر بشيء من الغبن! لماذا هذا الذوبان في المجهول لماذا أحرم من رؤية وجه هذه المرأة ولا يتاح لي النفاذ إلى شخصيتها؟

على الجدران الخشنة لبناية بصدد الإنجاز تستضيف مكتب الاقتراع، علّقت صور بالألوان للرجال المتنافسين في هذه الانتخابات البلدية المتزامنة مع الانتخابات الرئاسية ولا أثر لصورة واحدة للمرأة المترشحة.

تجيب أزهار على سؤالي: «كيف السبيل لتبيّن وجه ما خلف النقاب، نحن من لا وجوه لهنّ».

«علي» الناشط الحقوقي يتجرأ أكثر ويضع النقاط على الحروف: «إنّ من يتجاسرن على كشف وجوههنّ وجدن تعاليق تضاف على صورهنّ من نوع «عاهر» وما شاكل ذلك من العبارات غير الودودة وهذا ما يتسبّب لهؤلاء السيدات بمصاعب كبيرة داخل أسرهن التي تنتقد انخراطهنّ في الشأن العام».

«أزهار» عضو في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) منذ 9 سنوات وقد رفض حزبها ترشيحها فاضطرّت إلى الترشح بصفة مستقلة وهي المرأة الأولى والوحيدة المرشحة للانتخابات في هذه الدائرة.

لجنة المساندة النسائية التي تمكنت أزهار من تشكيلها وقع التحرش بها والاعتداء جسديا على أفرادها من طرف «عصابة منحرفين» أمّا الاجتماع الانتخابي الذي حاولت تنظيمه قبل يومين من موعد الاقتراع فقد تحوّل إلى حلبة صراع عنيف على أيدي هذه العصابات التي روّعت الحضور وهشّمت كلّ ما هو قابل للتهشيم.

خفّضت «أزهار» صوتها وأشارت إليّ بما معناه أنّنا محاطتان بالآذان المتنصتة علينا.

هناك وكما هو معهود في جميع الأنظمة البوليسية الوفيّة لطبيعتها، قوّات الأمن حاضرة في كل مكان وقد خاطبني رجال بلهجة مليئة بالعنجهية: «لماذا لا تستجوبين إلاّ هذه المترشحة؟ أقدم إليك المرشح الرسمي لحزب المؤتمر ويمكنك استجوابه ينبغي أن نكون عادلين! العدل؟ إنّها فعلا الكلمة اللائقة بهذا الموقف.

ليست أزهار المرأة الوحيدة في هذا الوضع بل في هذا الوضع سيدات كثيرات يجهدن من أجل الظفر بموقع في الحياة العامة ولا يجدن الدعم لا من الحزب الحاكم ولا من الأحزاب المعارضة.

لقد كوّن هؤلاء السيدات حلفا لخوض هذه الانتخابات (الحلف الوطني من أجل مشاركة المرأة في الانتخابات)، قبل يومين من موعد الاقتراع أطلقت المرشحات صرخة فزع توجّهن بها إلى القوى السياسية لإعلامها بالانتهاكات الكثيرة التي لحقتهنّ وللمطالبة باحترام القانون.

سبع سيدات على الأقلّ وقع الاعتداء عليهنّ وترهيبهنّ من طرف قوّات الأمن وعصابات مسلّحة حاولت دفعهنّ إلى الانسحاب من السباق: في صنعاء «فاطمة عبدو» من الدائرة 219 ونبيلة العمري عن الدائرة الثانية ونسرين الحبشي عن الدائرة 18 وأفراح الصلالي عن الدائرة 13، أمّا الحاجة عائشة ثوّاب فقد زجّ بأحد أنصارها في السجن. وفي حمدان رفض الحزب الحاكم مساندة ترشّح رشيدة الحمداني برغم أنّها تشرف من وقت طويل على حظوظ اللجنة النسائية الوطنية (رسمية) فاضطرت إلى الترشح بصفة مستقلة. هذه السيدة هي الوحيدة التي كشفت عن وجهها في صورة المعلقة الانتخابية واكتفت بغطاء الرأس التقليدي.

وفي مقاطعة حمدان مسقط رأسها القريبة من الموقع الأثري «دار حجار» تحظى رشيدة ببعض القبول من طرف زملائها وقد علقت صورتها على حيطان محلات بيع الغلال ولكن ليست على نفس علوّ صور زملائها (ولكلّ درجته) فصورتها معلقة أسفل الصناديق المعدنية التي تحمل سلال الإجاص بينما علقت صور زملائها الرجال على الجدران... أمّا صور علي عبد الله صالح فتتربع فوق قمم أشجار السرو العملاقة!

في شهر آب (اغسطس) المنقضي قادت هذه السيدة مظاهرة نحو القصر الرئاسي للمطالبة بمشاركة نسائية أكبر في الانتخابات ولكن ذلك أعاق انتخابها فيما يبدو. لقد وعد الرئيس صالح بسحب مرشحي حزبه من الدوائر التي تترشح فيها نساء مستقلات وكان هذا وعد آخر من وعود لا مستقبل لها.

في يوم الاثنين السابق ليوم الاقتراع جد حادث عكر صفو الندوة الصحافية التقليدية التي لا طعم لها والتي انعقدت في مقر اللجنة الانتخابية العليا.

في ذلك المحفل الذي يغلب عليه عنصر الرجال رفعت السيدة رشيدة فردة حذائها اليمنى كما يرفع السلاح واقتلعت بذلك فرصة لأخذ الكلمة... حاولوا إسكاتها بقطع المصدح فصرخت بصوتها الغاضب وهيمنت على صوت جهاز وزارة الإعلام. بهذه الحركة الموروثة عن الجدّات أحيت السيدة رشيدة تقليدا قديما من تقاليد احتجاج المرأة اليمنية التي كانت ترفع حذاءها لتحدي من يحاول النيل من كرامتها.

رشيدة القيلي صحافية وأديبة وهي الناطقة الرسمية باسم «حركة المستقلين من أجل التغيير» وقد فشلت في الحصول على التزكية البرلمانية لترشحها للرئاسة فالقوم لا يغفرون لها محاولتها اللعب في ملاعب الرجال.

وقد أفحمت هذه السيدة المسؤول الإعلامي في اللجنة الانتخابية العليا فردّ عليها بأنّ كلامها دليل على «ديمقراطيتهم» ثم انبرى يذكر بلقيس وشجرة الدرّ والملكة أروى وذلك في محاولة منه لمراوغة رشيدة التي كانت تتحداه وهو في أوج اجتهاده للظهور بمظهر البطل في مسرحية الدبمقراطية هذه. أسرّت إليّ هذه السيدة ونحن خارج القاعة التي طردتها منها لجنة النظام مفتولة العضلات: «نحن كنساء معارضات نقدّم حججا سياسية وهم يردّون علينا بالهجوم على شخوصنا والنيل من أعراضنا». سألتها لماذا لا تشكو إلى القضاء فكان الجواب «لمّا نُعت مجتمعنا بأنّه بيت للدعارة ولما وقع تمريغ سمعة زميلة رحمة والهجيري في الوحل على أعمدة صحيفة من صحف الحزب الحاكم ظننّا أنّ القضاء سينصفنا ولكن جميع الشكاوي وقع تجميدها في النيابة العامة. لم أعد أثق في مؤسساتنا القضائية وسأظلّ أستعمل حذائي لأدافع عن شرفي وأخذ حقي كما كان جداتنا يفعلن».

إنّ ضعف تمثيل المرأة في المسار الانتخابي اليمني يعكس بصورة واضحة وجامحة إقصاء المرأة. لقد كان عدد المترشحات لـ 20,587 مقعدا لا يتعدّى 130 (أي 0,6 %) وعدد الناخبات كان 3,9 مليون بينما بلغ عدد الناخبين الرجال 9,29 مليون وذلك من أصل عدد السكان البالغ 20 مليونا حسب الأرقام الرسمية.

وفي المحصلة فإنّ 27 امرأة وقع انتخابهن ومنهنّ 24 على قائمات الحزب الحاكم.

إنّ الأمّية التي يقع التلويح بها (65% نساء و40% رجال) لا تكفي لتبرير كل شيء ولكن يبدو أنّ أمّية المرأة وحدها هي التي يوجه إليها إصبع الاتهام.

أين تجد هؤلاء السيدات القوّة الكافية لخوض المعارك السياسية في مثل هذه الظروف!؟

يجب أن نعود إلى الماضي القريب لندرك أنّ الأمور لم تكن بهذا السوء.

إنّ رياح المحافظة التي تهبّ على اليمن من العربية السعودية تتخذ أحجاما غير مسبوقة. وبرغم أنّ الفصل بين الرجال والنساء متجذر في المجتمع اليمني فإنّ النساء اليمنيات غير قابلات بالوضع الجديد حتى ولو أعطين الانطباع أحيانا بأنّهنّ قابلات بقواعد اللعبة المفروضة.

*رئيسة تحرير مجلة «كلمة تونس»

طه يوسف حسن*

مجلس حقوق الانسان: لم ينجح أحد!

■ رغم محاولات رئيس الدورة الثانية لمجلس حقوق الانسان السفير المكسيكي لويس الفونسو دي آلبا، التوفيق بين مختلف الآراء في جلسات غير رسمية مع الكتل الجغرافية، لم تتمكن هذه الدورة من التصويت على 44 مشروع قرار تقدمت بها المجموعات والدول الأعضاء، ولم يتمكن المكسيكي لويس الفونسو دي آلبا تمرير بيانه الرئاسي الذي احتوى على جميع العناصر التوفيقية بعد فشل الدول الأعضاء في المصادقة على مشروع القرارات التي طرحت على طاولة المجلس حيث رأت المجموعة الأفريقية في هذا البيان انتقائية لجنة حقوق الانسان السابقة وذلك بالتركيز على قضايا محددة دون النظر في قضايا أخرى بذات الأهمية. وكما هو معتاد اعتلت قضية دارفور منصة القضايا الملحة التي حاول المجلس أن يختتم بها جلسته الثانية بالاشتراك مع قضية انتهاكات حقوق الانسان في سريلانكا وقضية الاساءة الى الأديان ولكن المواجهة التقليدية بين المجموعة الاوروبية والمجموعة الافريقية حالت دون تمرير مشروع البيان الرئاسي الذي لم يخرج منه السودان سالماً.

البيان الرئاسي في تقدير الكتلة الأوروبية متسامح مع سجل حقوق الانسان في السودان ومتخاصم مع اسرائيل في الفقرات التي ندد فيها بالانتهاكات الاسرائيلية ضد الشعب اللبناني في الحرب الأخيرة، وبالرغم من أن النقاش المكثف سمح بتحقيق بعض التقدم واضفاء مزيد من العناصر الايجابية الا أن المجموعة الافريقية أبدت تحفظات حول هذا البيان مما حال دون المصادقة عليه ليسدل الستار على الدورة الثانية لمجلس حقوق الانسان دون المصادقة على أي قرار. ويمكن تلخيص حصيلة الدورة الثانية لمجلس حقوق الانسان التي انعقدت في الفترة من 18 ايلول/ سبتمبر الى 6 تشرين الاول/ أكتوبر الجاري في جنيف بانها دورة بلا قرارات، نظرا لتأجيل التصويت على 44 مشروع قرار تقدمت بها الدول الأعضاء أو اقترحها رئيس الدورة.

وتعتبر نوعية القرارت التي يتم اعتمادها هي المعايير والمقاييس لأهمية تلك الدورة، والقرارت اما عبارة عن تنديد بانتهاكات، أو توصية بتحسين ظروف معينة، أو دعوة لمساعدة تقنية بغرض النهوض بوضع حقوق الانسان في بلد من البلدان.

العديد من الدول أبدت تململها واستياءها لقرار تأجيل البت في مشاريع القرارات حتى الدورة القادمة للمجلس، التي ستنعقد في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري. وشككت العديد من المنظمات في امكانية المجلس في اتخاذ قرارات حاسمة فيما يتعلق بتجديد آليات المجلس، أو فيما يخص حماية حقوق الانسان في الميدان. وبالأخص موضوع المراجعة الدورية لتقارير الدول في مجال احترام حقوق الانسان، وهذا التأجيل يترك نوعا من التشكيك في مصداقية المجلس وفي الانطلاقة الفعلية لبداية عمل المجلس الذي علقت عليه الكثير من الآمال للابتعاد عن سلبيات لجنة حقوق الانسان سابقاً مثل التسيس والانتقائية وسياسة الكيل بمكيالين التي أدت الى نهاية لجنة حقوق الانسان، فقد استمع المجلس في دورته الثانية للتقارير الخاصة بلجنة حقوق الانسان سابقاً التي تم تأجيل استعراضها نظرا لانهماك الدول الأعضاء في اجراءات تأسيس المجلس الجديد.

ومن خلال استعراض هذه التقارير التي تطرقت الى التمييز العنصري، والاختفاء القسري، مرورا بالاعدامات خارج نطاق القانون والتعذيب، وانتهاء بالعنف ضد المرأة والأطفال، عاد المجلس الى الاهتمام بالقضايا الميدانية لحقوق الانسان. لكن الجديد في معالجة هذه التقارير أنها سمحت بفتح حوار تفاعلي مع المقررين الخاصين تعدى مشاركة الدول الأعضاء في المجلس وحدها. كما أنها كانت الفرصة الأولى التي دعيت فيها منظمات المجتمع المدني للمشاركة في أشغال مجلس حقوق الانسان.

الى جانب التقرير المقدم عن أوضاع حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة، أستمع المجلس الى تقرير الباكستانية سيما سمر المقرر الخاص حول أوضاع حقوق الانسان في السودان واستمع الى تقرير عن الأوضاع في لبنان عقب الحرب الأخيرة، قدمه أربعة مقررين خاصين، وتقرير للمقرر الخاص جون زيغلر حول الحق في الغذاء بعد تحقيقه في لبنان.

واتهمت الدول العربية والاسلامية «انحياز تقرير المقررين الخاصين الأربعة حول لبنان لجهة اسرائيل»، بينما أثنت على تقرير جون زيغلر. في حين انتقدت اسرائيل والولايات المتحدة ومعهما عدد من الدول الغربية التقرير الثاني على أنه منحرف، وأثنت على التقرير الأول الذي اعتبرته متوازنا نظرا لتخصيصه حيزا وافرا لانتقاد حزب الله. وقد أعربت الدول العربية والاسلامية عن رفض التقرير الأول. ولم يتخذ أي قرار بهذا الشأن في هذه الدورة. أما التقرير الآخر الذي أثار اهتماما كبيرا في دورة حقوق الانسان، فقد قدم بمبادرة من خمسة مقررين خاصين حول الأوضاع في معسكر غوانتانامو الأمريكي في سواحل كوبا. واذا كان المقررون الخاصون قد تحلوا بما يكفي من الشجاعة للتطرق للانتهاكات المرتكبة في حق معتقلي غوانتانامو والسجون السرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الدول، ومن ضمنها بعض الدول العربية، فان الدول الأعضاء في مجلس حقوق الانسان التزمت الصمت حول مصير هذا التقرير، وحول طلب المقررين الخاصين تخويلهم مهمة رسمية للتحقيق في أوضاع المعتقلين في غوانتانامو.

وفيما يتعلق بتجديد آليات عمل المجلس، والجهود المبذولة للتوصل الى صيغة مقبولة لآلية المراجعة الدورية لأوضاع حقوق الانسان في الدول الأعضاء وغير الأعضاء، أو الاقتراحات المقدمة من قبل اللجنة الفرعية بخصوص الاجراءات الخاصة المتوارثة عن لجنة حقوق الانسان، اكتفى المجلس بالاشارة الى أنه اطلع على ما جاء من اقتراحات فيها وتحويلها الى اللجان المعنية بمواصلة دراستها.

وبرر رئيس الدورة الثانية لمجلس حقوق الانسان السفير المكسيكي لويس الفونسو دي آلبا تأجيل البت على 44 مشروع قرار بعدم توفر ما يكفي من الوقت للتصويت على مشاريع القرارات كاملة، وبعدم رغبته في انتقاء بعض منها على حساب البعض الآخر. وتبقى قضية دارفور معلقة لحين يتم التصويت عليها في اليوم الأول من بداية الدورة الثالثة التي ستنطلق يوم 27 تشرين الثاني/ نوفمبر القادم وتستمر لمدة أسبوعين.

* كاتب من السودان يقيم في جنيف

بروفيسور عبد الستار قاسم*

التكافل الفلسطيني يشل الحصار

■ ماذا يمكن أن يحصل على الساحة الفلسطينية فيما إذا تشكلت حكومة فلسطينية وفق الشروط الأمريكية، وسمى الفلسطينيون هذه الحكومة حكومة وحدة وطنية؟ هناك من يظن أن الأمر سينتهي عند فتح حنفية المال الغربي على الشعب الفلسطيني ويعود الشعب إلى سابق عهده من الاعتياش على ما يقدمه الغير. لا حنفية بلا مقابل، ولا يوجد إحسان على الساحة الدولية بدون شروط مفروضة، وخاب في النهاية من وضع لقمة خبزه بيد عدوه، أو بيد غيره. لم يفتح الغرب الحنفية إلا بعد أن قبلت منظمة التحرير الفلسطينية الشروط الغربية، ولضمان حسن سلوك الفلسطينيين، ربط الغرب الضفة والقطاع بالنظام المالي العالمي، وسيطر على تدفق الأموال العربية إلى فلسطين.

إذا كان للشعب الفلسطيني أن يقبل الآن الشروط الأمريكية مقابل فك الحصار المالي، فإنه يكون بذلك قد دخل منطقة المحرمات التي تتم فيها مقايضة الإرادة السياسية بالمال. حكومة قائمة على تلبيات المتطلبات الأجنبية تعني ربط إرادة الناخب الفلسطيني مستقبلا بإرادة الممول، وأن أي انتخابات فلسطينية قادمة لن يكون لها أي معنى ديمقراطي؛ وهي تعني أيضا أن الغير سيتعامل مع الشعب على أنه قابل للانهيار أو الركوع أمام الضغط المالي. هذا سيكون تطورا خطيرا من حيث أن الشعب الفلسطيني لم يركع أمام الضغط العسكري والأمني لكنه فعل ذلك أمام الضغط المالي مما سيؤثر بالمزيد على تناغم النسيجين الاجتماعي والأخلاقي للشعب.

إذن ما الحل؟ أنوه أولا إلى أن المستوى المعيشي– الاستهلاكي للشعب الفلسطيني لا يتناسب مع ظروف الاحتلال. من المتوقع، في ظل الاحتلال، أن يكون التقشف وتوظيف الأموال بهدف التحرير عنوانين أساسيين في ترتيب السلوك الاستهلاكي، وأن تكون فكرة الاعتماد على الذات ومن ثم على الأصدقاء أساس البناء الاقتصادي. ومن المتوقع أيضا أن تنمو تحت الاحتلال ثقافة التكافل والتضامن بخاصة إذا كان المجتمع مسلما.

وعليه أرى أنه من المهم اتخاذ الخطوات التالية إذا كان للفلسطينيين أن يحرصوا على إرادتهم السياسية:

أولا: لا بد من إعادة تأهيل السلوك الاستهلاكي في فلسطين، وأن يكون هناك تقدير للطعام الناتج عن عرق الجبين. هناك من كان معنيا بتحويل الشعب إلى متسولين معتمدين على الغير، وأعتقد أنه كان ينتظر اليوم الذي تؤتي فيها هذه السياسة أك